

إعادة تعريف مفهوم الأمن في عالم متحول

Redefining the Concept of Security in a Changing World

Youness Ababou يونس عبابو

طالب باحث بسلك الدكتوراه تخصص العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس الرباط

younessababou0@gmail.com

ذ. عبد العالي حامي الدين Abdelali Hamieddine

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس الرباط

DOI: <https://doi.org/10.65040/remeye.2026.11.v02n30.16>

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الملخص:

تدور هذه الدراسة حول ضرورة إعادة تعريف مفهوم الأمن في عالم متحول ومضطرب. في هذا الصدد، منذ نهاية الحرب الباردة، عرف النظام الدولي تحولات جيوسياسية عميقة ومتسارعة أفضت إلى نشوء تهديدات أمنية جديدة، ذات طبيعة خاصة منها الإرهاب، الهجرة غير النظامية، الهجمات السيبرانية، الأوبئة والتغيرات المناخية. كل هذه التهديدات لا تمس الدولة فقط تستهدف الفرد بشكل مباشر لأن السمة الأساسية لهذه التهديدات الجديدة هي أنها تحديات وجودية بالنسبة للمجتمعات. أمام هذا التحول المهم في طبيعة التهديدات التي تهدد الأمن الدولي، تبرز محدودية المقاربة التقليدية للأمن القائمة على القوة العسكرية والردع العسكري وحماية سيادة الدولة، مقابل تزايد أهمية توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، المائية، البيئية، الصحية، الغذائية والتكنولوجية. من هذا المنطلق، من اللازم إعادة النظر في مفهوم الأمن وربطه بالتنمية من أجل مواجهة هذه المخاطر، فالأساليب العسكرية لا يمكنها وحدها معالجة وإيجاد حلول فعالة في ظل تغير طبيعة هذه التهديدات الجديدة.

لذلك، تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحليل وتطوير مفهوم الأمن وإبراز شروط الانتقال من التصور التقليدي للأمن نحو تصور جديد يقوم على الشمولية ومحورية الفرد. مع دراسة حالة منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر نموذجاً واضحاً لأهمية توسيع مفهوم الأمن. بالإضافة إلى ذلك، فالقارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة غرب إفريقيا بشكل خاص تعد بؤرة لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، المقاربة التقليدية، التصور الجديد، التهديدات الجديدة، غرب إفريقيا.

Abstract:

This study examines the need to redefine the concept of security in an increasingly turbulent and rapidly changing world. Since the end of the Cold War, the international system has undergone profound geopolitical transformations that have given rise to new security threats, including terrorism, irregular migration, cyberattacks, pandemics, and climate change. Unlike traditional threats, these emerging challenges not only affect the sovereignty of states but also directly threaten individuals and societies, making them existential in nature.

In light of these developments, the study highlights the limitations of the traditional security approach, which is primarily based on military power, deterrence, and the protection of state sovereignty. It argues that contemporary security requires a broader and more comprehensive perspective encompassing economic, social, environmental, water, health, food, and technological dimensions. Accordingly, redefining security and linking it to sustainable development has become essential, as military responses alone are no longer sufficient to address the complexity of contemporary threats.

This paper therefore aims to analyze the evolution of the concept of security and to identify the conditions necessary for the transition from the traditional state-centered approach to a comprehensive human-centered security framework. It also examines the case of West Africa as a compelling example of the need to broaden the concept of security. More generally, Africa—and West Africa in particular—has become a major hotspot for multiple interconnected security threats, illustrating the necessity of adopting integrated security and development strategies.

Keywords: Security; Traditional Approach; New Security Paradigm; Emerging Security Threats; West Africa.

المقدمة:

تعرف العلاقات الدولية المعاصرة تحولات عميقة في ظل التطورات الجيوسياسية العالمية الجديدة التي يعرفها النظام الدولي. هذه التطورات انعكس بشكل مباشر على تغير طبيعة التهديدات والمخاطر التي تواجه دول العالم في وقتنا الحالي. في هذا الصدد، يبرز مفهوم الأمن الدولي من الإشكاليات الكبرى التي تقع في قلب هذه التحولات العالمية، نظرا لظهور تهديدات جديدة تؤثر عليه. فالأمن يعتبر مسألة سيادية لكل دولة في العالم. في هذا الإطار، منذ بداية التاريخ، كان الأمن هو الهاجس الأكبر والرهان الأساسي لكل رجال الدولة والسياسيين، بحث كانوا يعتبروا أن مسألة الأمن تبقى الأولوية الجوهرية والأولى ليس فقط للسياسة الخارجية بل أيضا للسياسة الداخلية للدولة على حد سواء. أما بالنسبة للمتخصصين في مجال الأمن الدولي وكبار منظريه، يرون بأن الأمن هو مشكلة من نوع خاص، لأن مفهوم الأمن يبقى عصيا على الصيغة الدقيقة ودائما كان محط خلاف بين العديد من الأكاديميين وأهل الاختصاص. مع ذلك، فإنه يبقى مفهوم بالغ الدلالة. ويعد الانتشار الواسع لمفاهيم متباينة حول الأمن بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب عام أو ما يعرف بالحرب الباردة، تأكيداً لفكرة روني ليشتر التي مفادها بأنه فيما يخص الأمن، ليس هناك صراع بين حول الأمن بين الأمم فحسب، بل هناك صراع حول الأمن بين المفاهيم أيضا.

لقد كانت هيمنة البعد العسكري على الأمن الدولي واضحة منذ زمن، في ظل وجود تهديدات ذات طبيعة عسكرية تمس كيان الدولة بشكل مباشر، كانت الرؤية العسكرية هو السمة الأساسية للمقاربة التقليدية للأمن الدولي. وتقوم هذه المقاربة للأمن على فكرة أساسية مفادها أن الدولة هي الفاعل الرئيسي للأمن والجهة المستهدفة من التهديدات الدولية. لكن اليوم ومنذ نهاية الحرب الباردة، تعرف الساحة الدولية نشوء مخاطر جديدة، حيث لم تعد الأدوات والوسائل التقليدية للأمن غير كافية ولا فعالة للتعامل معها. فإذا كان العالم قد عرف من قبل جميع أنواع المشاكل، منها ما هو اقتصادي، سياسي، عسكري وأيضا أيديولوجي، فإنه اليوم يعرف تهديدات من نوع خاص ويمكن تسميتها بالتحديات الوجودية. بحيث أنها لا تمس فقط الدولة، بل تتعداها من أجل استهداف الفرد والوجود الإنساني بشكل عام. من بين هذه التهديدات، نجد الإرهاب، الأزمة الغذائية والمائية والطاقة، التغيرات المناخية، الأوبئة والهجمات السيبرانية... الخ

في ظل تنوع المخاطر وتشابكها، يبدو من الضروري إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن الدولي، الذي تم تأسيسه منذ مؤتمر ويستفاليا سنة 1648، القائم أساسا على أمن الدولة واستقرارها. هذا الأمن ذو الأسس التقليدية لم يعد كافيا اليوم لمسايرة التهديدات الأمنية للقرن الحادي والعشرين وفي ظل السياق الجيوسياسي الجديد. بهذا، أصبح الأمن يشمل أبعاد جديدة منها البعد الإنساني، التنموي والمجتمعي على غرار الأبعاد السبعة حسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في 1996. هذا الأمر أدى إلى بروز مقاربات جديدة للأمن منها الأمن الإنساني، الأمن الشاكل والأمن المستدام.

علاوة على ذلك، بروز مقاربات جديدة للأمن الدولي التي تعتبر مسألة ضرورية في ظل ظهور تهديدات عالمية جديدة للأمن، لا ينفي أهمية المقاربة التقليدية بأي شكل من الأشكال ولا ينقص من أهميتها في تشخيص المخاطر وإرهاصاتها على الأمن الدولي. لكن، من الصعب جدا التعامل مع تحديات ومشاكل جديدة وذات خصوصيات معينة، من خلال أدوات ومكانيزمات تم

الاعتماد عليها خلال القرن السابق في سياق معين. لا يمكن النفي أن المقاربة التقليدية للأمن قد كانت صالحة في زمن ومكان ما وقامت بالإجابة على مجموعة من التهديدات الأمنية التي طبعها القرن العشرين، لكن القرن الحادي والعشرين له خصوصياته ونوع جديد من التحديات التي تحتاج إلى خلق رؤى ومقاربات جديدة، ثم باراديجمات قادرة ليس فقط على تشخيص التهديدات الجديدة، بل أيضا من خلال اقتراح حلول لها وبدائل للتعامل معها. كل هذا دون التقليل من أهمية التوجه التقليدي للأمن في هذه المسألة.

لهذا تعد مسألة إعادة تعريف مفهوم الأمن في عالم متسم بالاضطرابات والتحوليات ضرورية، خصوصا من خلال تسليط الضوء على الجانب الملموس لتوسع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى دون الاقتصار فقط على الجانب العسكري.

أهمية الموضوع:

هذه الدراسة تكتسي أهمية علمية بالغة بحيث أن قضية الأمن تندرج ضمن القضايا والإشكالات المركزية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية المعاصرة. القيام بتسليط الضوء على الأمن وفقا للرؤية التقليدية ثم ضرورة الانتقال نحو مقاربات جديدة لأن الواقع الدولي الجديد يحمل نوع جديد من التهديدات، يساعد على فتح النقاش الأكاديمي والعلمي حول تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، خصوصا مستوى العالم العربي حيث الدراسات العلمية حول الموضوع لا تتوفر بشكل كاف.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على التطور التاريخي لمفهوم الأمن؛
- الكشف عن التهديدات الجديدة للأمن الدولي؛
- إبراز أهم المقاربات الجديدة للأمن الدولي.

إشكالية الدراسة:

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة مست بقضايا مركزية كبرى في العلاقات الدولية منها مسألة الأمن الدولي. مع ظهور تهديدات جديدة للأمن الدولي، ازدادت أهمية تبني مقاربات جديدة للأمن قادرة على مواكبة هذه المشاكل وتشخيصها، مع تجاوز المقاربة التقليدية للأمن التي قامت بشكل أساسي على أمن الدولة وحدودها. هذه المقاربة لم تعد كافية لمواجهة المشاكل الأمنية الجديدة منها أزمة الماء والغذاء والطاقة، التغيرات المناخية، الهجمات السيبرانية ومخاطر أخرى. لذلك هناك حاجة ملحة لتبني مقاربات ورؤى جديدة للأمن.

على ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت التهديدات الجديدة في النظام الدولي في إعادة تشكيل مفهوم الأمن، والانتقال به من مقاربة تقليدية تركز على حماية الدولة إلى مقاربات شاملة تستوعب الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والبيئية والصحية؟

كما يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما هي أبرز المحطات التاريخية لنشأة مفهوم الأمن؟

أي مكانة لأمن الدولة في الرؤية التقليدية للأمن؟ وما هي التهديدات الكبرى في النظام الدولي التي تدعو إلى البحث عن بدائل جديدة للأمن وفق المقاربة التقليدية ما هي أبرز المقاربات الجديدة للأمن؟ وما أوجه توسع مفهوم الأمن على ضوء أزمة الساحل الإفريقي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن ظهور التهديدات العالمية الجديدة من قبيل الإرهاب، التغيرات المناخية، الأوبئة والأمن السيبراني تفرض بشكل ضروري إعادة تعريف مفهوم الأمن من خلال تجاوز المقاربة الكلاسيكية للأمن القائمة على أمن الدولة والقوة العسكرية، وتبني مقاربات أمنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بحيث يكون هناك علاقة تكاملية بين المقاربة التقليدية والمقاربات الجديدة.

منهجية البحث:

المنهج التحليلي النقدي: بهدف التمكن من تحليل تطور مفهوم الأمن وتطوره التاريخي، ثم نقد المقاربة التقليدية للأمن، وبيان محدوديتها في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. منهج دراسة حالة: من خلال دراسة حالة منطقة غرب إفريقيا. هذا المنهج يمكننا من تطبيق ما تم التوصل إليه نظريا. باعتبار غرب إفريقيا من أبرز المناطق الأكثر تضررا من التهديدات الأمنية الجديدة، سيسمح لنا الأمر باختبار مدى فاعلية الأساليب المتبعة في تفسير الواقع الأمني في المنطقة، ثم الحاجة إلى إعادة تعريف الأمن وتوسيعه.

الإطار النظري:

في إطار دراسة موضوع إعادة تعريف مفهوم الأمن في عالم متحول، حيث أن البحث يدخل ضمن الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، تم الاعتماد على النظريتين التاليتين:

النظرية الواقعية: تنطلق هذه النظرية من فكرة مركزية مفادها أن الأمن مسألة متعلقة بالدولة وسيادتها. في ظل نظام دولي فوضوي يغلب عليه طابع الصراع والمنافسة، تؤكد النظرية الواقعية على أهمية البعد العسكري وتوازن القوى باعتبارها الوسيلتين الأساسيتين لتحقيق الأمن. كما أن هذه النظرية ضرورة لفهم الرؤية التقليدية للأمن

مدرسة كوبنهاغن ومقاربة الأمن الإنساني: تعتبر هذه النظرية من أهم وأبرز المقاربات التي ساهمت في إعادة التفكير في الأمن الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. حيث أن الأمن لا يعد يقتصر فقط على البعد العسكري ومركزية الدولة، بل تجاوزتها نحو أمن الفرد وأبعاد أخرى مثل البعد الإنساني والشامل للأمن.

خطة البحث:

نتناول هذه الدراسة في ثلاثة مباحث أساسية على النحو المبين أدناه:

أولاً: التطور التاريخي للأمن الدولي ومركزات المقاربة التقليدية

ثانياً: تحولات البيئة الأمنية والمقاربات الحديثة للأمن الدولي

ثالثاً: دراسة حالة: أزمة منطقة غرب إفريقيا وإعادة تعريف الأمن بين الرؤية التقليدية ومتطلبات التنمية

أولاً: التطور التاريخي للأمن الدولي ومركزات المقاربة التقليدية

في ظل أهمية إعادة تعريف مفهوم الأمن في ظل السياق الحالي المضطرب ثم إعادة التفكير فيه وفق زوايا تنظيرية جديدة، فينبغي في الأول الحرص على تسليط الضوء عن الجذور التاريخية لمفهوم الأمن عبر سبر أغوار التاريخ قصد الكشف عن تطور هذا المفهوم وأساسه النظرية حسب المقاربة التقليدية للأمن واليات تحقيقه. لهذا سنتناول هذا المبحث من خلال محورين أساسيين:

1- الأسس النظرية للمقاربة التقليدية للأمن

يعد الأمن من المفاهيم المركزية والجوهرية في العلاقات الدولية والفكر السياسي¹، وقد كان ظهوره بمفهوم أكاديمي مع تأسيس الدولة وولادة النظام الدولي الحديث مع مؤتمر ويستفاليا² سنة 1648. ومن أبرز المبادئ التي جاء بها هذا المؤتمر تتجلى في إرساء السيادة الوطنية كأسس تقوم عليه الدولة، ثم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. في هذا السياق، تبلور مفهوم الأمن وفق هذه المقاربة المرتبطة بنشأة الدولة ومركزيتها، بحيث اعتبرت الدولة هي المحرك الأساسي والفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية³. من هذا المنطلق، فإن عملية تشكل وبلورة مفهوم الأمن في بداياته كان يعبر عن تلك الإجراءات الخاصة بما فيها المواطنين وممتلكاتهم في داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ثم بعد ذلك عرف مفهوم الأمن تطوراً ليشمل كل التدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل مواجهة باقي الدول منها تشكيل القوات المسلحة والجيوش والدخول في أحلاف عسكرية وإمكانية القيام بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها⁴.

لقد تقدم مجموعة من المتخصصين بتعاريف مختلفة لمفهوم الأمن، ونذكر ما يلي:

- حسب تعريف فريدريك هارتمان⁵، فإن الأمن هو: «محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة»⁶.

- حسب روبرت مكنمارا¹، الأمن يمكن تعريفه: «التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في

¹ Jean-Marc Sorel et Svetlana Zašova (dir.), Les menaces contre la paix et la sécurité internationales : aspects actuels (Paris : Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, IREDIES, 2010), 1-2.

حيث يعتبر الأمن من المفاهيم المركزية والقضايا الجوهرية في العلاقات الدولية والفكر السياسي، بالنظر لارتباطه الوثيق بعملية الحفاظ على السلم والاستقرار على الصعيد الدولي وتدابير التهديدات والصراعات المختلفة.

² Claire Gantet, Christine Lebeau, La guerre de Trente ans, 2018, P59-74.

³ Jean-Marc Sorel et Svetlana Zašova, même référenc, p3.

⁴ Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies," International Studies Quarterly 35, no. 2 (June 1991): 211-239.

⁵ عالم ومفكر سياسي أمريكي شهير وبارز في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

⁶ فريدة حموم الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية رسالة ماجستير مجازة من جامعة الجزائر (عام 2004).

ظل حماية مضمونة. كما أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل².

—أما تعريف الأمن من طرف لورنس كروز وجوزيف ناي³ فهو: «غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية»⁴.

كل هذه المقاربات المفاهيمية للأمن هي متنوعة وتؤكد أنه تعريف مفهوم الامن عصي وليس بالسهل. من جانب اخر، لقد أخذ مفهوم الأمن اسم «الأمن القومي». هذه الأخير يقصد به عملية الربط بين الأمن ومدى استحضار الدولة لقوتها العسكرية البحتة وقوتها على حماية مصالحها الحيوية المختلفة. في هذا السياق، قام والتر ليبمان بتعريف مفهوم الأمن بأنه هو المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم و الحرب⁵. في حين يعتبر أرنولد والفرز⁶ بأن مفهوم الأمن يقوم على غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة و عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم⁷. هناك توجه اخر حيث ذهب في تعريفه للأمن بأنه القدرة التي تمتلكها الدولة/ الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل و في أي مكان في العالم⁸. ويرى عبد الوهاب الكيالي بأن مفهوم الأمن بمعناه الكلاسيكي يقوم على أساس تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي⁹.

من خلال تحليل مختلف هذه التعريفات المقدمة من طرف مختلف المنظرين والمتخصصين، يبدو أن تعريف الأمن وفق التصور التقليدي¹⁰ يركز بشكل أساسي على الجانب الحربي والتسلحي وهو محور القوة العسكرية التي ينظر إليها ضمن هذا المفهوم على أنها أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه، ومن خلال القدرة العسكرية للدولة لمواجهة وصد أي هجوم أو اعتداء عليها.

¹ يعد روبرت مكنمارا من الشخصيات البارزة في المشهد السياسي الأمريكي، حيث كان له تأثير كبير في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة.

² ريناس بنافي، "المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية"، المركز الديمقراطي العربي، 25 ديسمبر 2016، <https://democraticac.de/?p=41634>.

³ عالم سياسي أمريكي كبير ويعتبر من كبار المنظرين في حقل العلاقات الدولية المعاصرين، كما يعد من أبرز رواد المدرسة الليبرالية الجديدة. يعتبر جوزيف ناي أب القوة الناعمة.

⁴ ريناس بنافي، مرجع سابق.

⁵ Wlter Lippmann. Us Foreign policy: shield of the Republic(Bos-ton:Little, Brown & CO., 1943).

⁶ أرنولد والفرز.

⁷ Arnold Wolfers, 1962. Discord and Collaboration : Essays on International Politics(Baltimore: The Johns Hopkins Press, .

⁸ علي عباس مراد، تشكيلات الأمن القومي: نموذج مقترح، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2005.

⁹ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

¹⁰ عقيل، وصفي، أمن هياجنة، وخالد العدوان. "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001". دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية 48، العدد 3 (2021): 44-63.

وهذا يدل على استخدام الأمن بمفهومه العسكري الضيق من خلال الربط بين عنصرين متغيرين أساسيين وهما الأمن والقوة العسكرية، باعتبار أن الأداة العسكرية تشكل الأداة الرئيسية لتحقيق أمن الدول.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأمنية وفق المقاربة التقليدية للأمن¹، فلم تكن بعيدة عما تمت مناقشته أعلاه، حيث أن هذه الدراسات تمحورت بشكل رئيسي حول الدولة ودورها في الأمن الدولي، القضايا المتعلقة بالحرب والعسكرة وشؤون الدفاع والعقيدة العسكرية. في هذا الإطار، أشار سيين لين جونز إلى أن حقل الدراسات الأمنية التقليدية يتركز حول محورين رئيسيين.² أولاً: أسباب الحرب وطرق منعها؛

ثانياً: الإستراتيجية ودور القوة العسكرية المستعملة لأغراض سياسية.

باختصار، يمكن القول بأن الدراسات الأمنية التقليدية اتسمت بكون أن معظم الأفكار التي ظهرت في الحقل وقامت بمناقشة مفهوم الأمن، كانت تتمحور حول الدولة ودوافعها للحصول على الأمن والقوة، على غرار قضايا الحرب والنزاع.³ بالإضافة إلى ذلك، هناك مفهوم الأمن القومي والاهتمام بالجوانب المادية للتهديدات الموجهة للدولة.⁴

أما بخصوص النظريات الكبرى التي قامت بطرح الأفكار التنظيرية لمفهوم الأمن، يمكن الإشارة إلى ما يلي: **النظرية الواقعية للأمن الدولي**⁵: تنطلق هذه النظرية من فكرية محورية تتمثل في كون أن النظام الدولي يتصف بالطابع الفوضوي، في ظل غياب سلطة مركزية عليا على المستوى الدولي قادرة على تنظيم العلاقات الدولية وحفظ الأمن والسلم الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، حسب رواد هذه النظرية، فإن الدولة تعتبر هي الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية. علاوة على ذلك، فإن الاتجاه الواقعي للأمن الدولي اعتمد على منهج "أوجست كونت"⁶. هذا المنهج يستند على إمكانية بناء علم لدراسة الظواهر السياسية وفق نفس الركائز والمبادئ التي ندرس ونعالج بها الظواهر الطبيعية. في هذا الصدد، قام

¹ عقيل، وصفي، أمن هياجنة، وخالد العدوان، مرجع سابق.

² Sean M.Lynn-Johnec, "International srcurity Studies After THE Cold War: An Agenda For The Future," International.

srcurity,Program(pelfercenter for Science and International Affairs, December 2, 1991.

³ John A. Vasquez, The Power of Power Politics. From Classical Re-alism to Neotraditionalism, 2nd ed.(Cambridge:Cambridge.Uni-versity Prees,2004).

⁴ سيد احمد فوجيلي، الدراسات الأمنية والنقدية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2015.

⁵ عقيل، وصفي، أمن هياجنة، وخالد العدوان، مرجع سابق.

⁶ بدوي، عبد الرحمن. موسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

لقد اعتمد اوجست كونت على هذا المنهج الوضعي الذي يتركز على دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية والسياسية بالاعتماد على الملاحظة والتجربة والمقارنة، على غرار العلوم الطبيعية، بهدف استخراج واكتشاف القوانين والمبادئ العامة التي تحكم المجتمع

مورجنتاو¹ بالتركيز على الفلسفة المستخلصة من التاريخ وبدأ رواد هذا الاتجاه يربطون بين كشف القوانين السببية لموضوع الأمن بفكرة القوة.²

بالإضافة إلى ذلك، فإن موقف المفكرين المنتمين للنظرية الواقعية يعتبر بأن العلاقات الدولية في جوهرها هي علاقات صراع وتنافس من أجل القوة والمصلحة، وأن الدولة دائما تسعى إلى تحقيق أمنها والدفاع عنها ولو على أنقاض أمن الدول الأخرى. هذا الأمر يؤدي إلى ظهور ما يسمى بمعضلة الأمن.³ في هذا الصدد، الواقعيون يطرحون آرائهم وأفكارهم بخصوص مسألة الأمن الدولي كما يلي:

– مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في الأمن الدولي

– اعتبار العلاقات الدولية علاقات تنافس وصراع وليست علاقات تعاون وتقارب.

– أهمية القوة العسكرية في تحقيق الأمن.

– إعطاء الأولوية لحماية السيادة الوطنية والحديد.

النظرية الليبرالية للأمن الدولي⁴: من أبرز رواد هذه المدرسة الليبرالية نجد إيمانويل كانط، فردريك هايك، جيرمي بنثام والرئيس الأمريكي سابقا وودرو ويلسون⁵. هذا الأخير كان قد قدم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أطروحات حول تعزيز التعاون بين الدول من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين.

فيما يتعلق بأهم الأفكار التي نادى بها النظرية الليبرالية للأمن الدولي، نجد أفكار من قبيل أن الصراع والتنافس ليس

¹ يعتبر هانس مورجنتاو من الأنصار البارزين للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، وقد كان له دور كبير في ترسيخ ركائز النظرية الواقعية الكلاسيكية من خلال تأكيده أن السياسة الدولية هي قائمة على التنافس والصراع. في هذا السياق، يرى مورجنتاو بأن الدول يقوم سلوكها على المصلحة والقوة، وأن السعي إلى حفظ أمنها وسيادتها تشكل المحرك الأساسي لسلوكها في الساحة الدولية. و من أشهر مؤلفاه التي عرض فيها هذه الأفكار، كتاب بعنوان "Politics Among Nations". بالعربية "السياسة بين الأمم"، الصادر سنة 1948. ويعد هذا المرجع من أهم المراجع في حقل العلاقات الدولية والذي تناول مفاهيم القوة والمصلحة وتوازن القوى.

² Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf, 1948.

³ عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية 46، العدد 3 (2019): 116-131.

⁴ عقيل، وصفي، أمن هياجنة، وخالد العدوان، مرجع سابق.

⁵ Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, and Steven C. Roach, International Relations : The Key Concepts (London : Routledge, 2014), 181-185.

يعتبر إيمانويل كانط من أنصار الليبرالية حيث يبرز من خلال كتابه المعنون "السلام الدائم"، بأن ظهور الأنظمة الجمهورية واحترام القانون الدولي وتأسيس مؤسسات دولية للتعاون بين الدول من شأنه الحد من الحروب والصراعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين. كما يعد جيرمي بنثام من المنظرين والمفكرين الذي أعطوا أهمية قصوى لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق المنفعة المشتركة بين الأمم بالرجوع إلى فلسفته النفعية. في حين، ركز فريدريك هايك على الحرية الفردية واقتصاد السوق أخيرا، وودرو ويلسون الذي يعد من أبرز المنظرين الليبراليين في العلاقات الدولية، حيث أنه دعى بعد نهاية النزاع العالمي الأول إلى تشييد نظام دولي يقوم على الأمن الجماعي والتعاون بين الدول وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، الأمر الذي تجسد في إنشاء عصبة الأمم باعتبارها أول منظمة دولية مهمتها حفظ الأمن والسلم الدوليين.

دائما هما القاعدة في العلاقات الدولية، بل بالعكس، التعاون والتقارب بين الدول هو الأساس وهو جوهر التفاعلات الدولية. كما تجدر الإشارة إلى مسألة أساسية تتجلى في كون أن الليبرالية كانت مهتمة بمسألة الأمن الجماعي¹ من أجل مواجهة التهديدات التي تشكل خطرا على الأمن الدولي.

النظرية البنائية للأمن الدولي²: يرى رواد المدرسة البنائية أن مفهوم الأمن في العلاقات الدولية لا يرتبط فقط بسياسات القوة، ولكن يقوم على الاعتبارات الاجتماعية، حيث ركائز السياسة الدولية ما هي إلا هياكل وبنى اجتماعية. كما أن تكريس البعد الاجتماعي في التفاعلات الدولية بين الدول يمكن أن يساهم في إحداث تحولا جوهريا نحو المزيد من الأمن الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة القوة هي فكرة تؤثر في تصرفات الدول وسلوكها، لكنها لا تصف كل السلوك بين الدول، كما أن العلاقات بين الدول تتأثر أيضا بالهويات.³ لهذا يميلوا أنصار المدرسة البنائية للعلاقات الدولية أن الأفكار إلى جانب القوة المادية تشكل أساسا في أمن وسلام البنيات الاجتماعية في النظام الدولي. في هذت الإطار، تساهم الجوانب الثقافية لدى صانعي القرار بالتأثير في اهتمامات الدولة الأمنية، حيث يلعب المكون الهوياتي والثقافي دورا باروا في تحديد أولويات الدولة والتأثير في سلوكياتها اتجاه الآخرين.⁴

2-آليات تحقيق الأمن الدولي

اعتمدت الدول على مجموعة من الآليات لتحقيق الامن الدولي في إطار المقاربة التقليدية للأمن، الذي يتمحور حول حماية الدولة من كل التهديدات الخارجية.

أولا: نظام توازن القوى: لقد شكل هذا المبدأ أحد الركائز الرئيسية للنظام الدولي منذ مؤتمر ويستفاليا سنة 1648. كما شكل احدى الآليات من أجل تحقيق الامن الدولي حسب التصور التقليدي لمفهوم الأمن. أما بخصوص تعريف هذا النظام، يمكن اعتبار توازن القوى بكونه ذلك التوازن الصحيح والحق بين دول أعضاء البيئة الدولية والقادر على منع أي منهما من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين. علاوة على ذلك، فمبدأ توازن القوى يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكا منفرد، وبالتالي تهدد أمن باقي الدول ثم فرض مبادئها وقيمها على باقي القوى في المجتمع الدولي.⁵

في نفس السياق، قام زينس⁶ مجموعة من التعريفات لمفهوم توازن القوى كما يظهر أدناه:

-توازن القوى يمكن تعريفه بكونه ذلك التوزيع المتساوي للسلطة فيما بين أمراء أوربا، بحيث لا يجد أحد منهم فائدة

¹ زمن حسن كريدي، "نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة"، مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 13، ديسمبر 2018، ص 1159.

² عقيل، وصفي، أمن هياجنة، وخالد العدوان، مرجع سابق.

³ Wendt. A (1992), "Anarchy What States Make of It", International Organizations, 1992, Vol. 46, N2.

⁴ نفس المرجع اعلاه.

⁵ زمن حسن كريدي، مرجع سابق، ص 1163.

⁶ تعد دينا زينس من أبرز رواد المدرسة السلوكية في دراسة النزاعات السياسية والدولية. وقد اشتهرت بتقديم دراسة تحليلية ونقدية لإزالة الغموض الذي يحض نظرية توازن القوى. تعد من كبار المتخصصين الأمريكيين في حقل العلاقات الدولية والسياسة الدولية.

عملية من ازعاج الآخرين

-عدم السماح لدولة بأن تكون في وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين وتهديد أمنهم.

-يقوم مفهوم توازن القوى على إبقاء متوسط قوة الدول منخفضا من حيث كل معيار لقياس السلطة السياسية، بحيث تتعرض الدولة التي تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد إلى الضغط تلقائيا من جميع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة السياسية نفسها.

كل هذه المقاربات المفاهيمية لمبدأ توازن القوى تنصب نحو فكرة مركزية مفادها أن توازن القوى وجد من أجل حفظ الأمن الدولي من خلال توزيع متساوي للسلطة بين الدول ومنع أي دولة من تحقيق هيمنة أو تفوق يسمح لها بتهديد أمن باقي القوى والدول. علاوة على ذلك، هذه الألية قامت على فكرة أساسية تتمثل في كون النظام الدولي تغيب عنه سلطة مركزية عليا لها القدرة على ضمان أمن الدول. نتيجة لهذا الأمر، فالدول تصبح هي المسؤولة الأولى عن أمنها وحماية حدودها من كل التهديدات الخارجية.

في هذا الإطار، يأتي رأي الواقعيين الأوائل¹، ليكشفوا عن فكرة أن توازن القوى كمصطلح يستخدم بأربعة طرق مختلفة: كسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، كوصف للحالة الواقعية على الصعيد الدولي، كتوزيع متساوي للقوة على المستوى الدولي، وكمصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية². بالإضافة إلى ذلك، يرى هانس مورجنتاو³ بأن توازن القوى هو ظاهرة طبيعية في حياة الدول. فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، أما توازن القوى فهو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى من خلاله عدة دول، كل على حدة، في إطار النظام الدولي أو الإقليمي للحفاظ على الوضع القائم أو الإحاطة به، والذي يؤدي بحكم الضرورة إلى صورة أو تشكيلة تسمى توازن القوى وله سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه. لذلك، فالدول استعملت مجموعة من الوسائل لتحقيق هذا التوازن منها: الردع العسكري\سياقات التسليح...

ثانيا: الأمن الجماعي كألية لتحقيق الأمن وفق التصور التقليدي:

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، بدأت تظهر معالم عجز نظام توازن القوى على ضمان الأمن والاستقرار في العالم بوصفهما طموحا لكل الأمم. وبهدف التخلص من الحروب واثارها التي عصفت بالعالم، إذ جاء نظام الأمن الجماعي لتحقيق الغرض المراد تحقيقه والمتمثل في حفظ الأمن الدولي، كبديل لنظام توازن القوى. فالاختلاف واضح بحيث أن مبدأ توازن القوى يتركز على أساس أن الصراع هو القاعدة في العلاقات الدولية، بينما يقوم نظام الأمن الجماعي على أساس أن القاعدة في العلاقات الدولية هو التعاون. كما يفترض أن هناك تجانس كاملا بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق الأمن والسلم الدوليين. بخصوص مفهوم الأمن الجماعي، يرى العديد من الباحثين أن نظام الأمن الجماعي في جوهره هو صورة مطورة من نظام

¹ Morgenthau, Hans, même référence, p 136.

² Morgenthau, Hans, même référence, p 140.

³ Morgenthau, Hans, même référence, p 155.

توازن القوى، ولا يمكن اعتباره بديلا عنه بقدر ما يمكن أن تعتبره نظاما مكتملا له وامتداد له¹. فمن منظور منظمة حلف شمال الأطلسي، كان مفهوم الأمن الجماعي يعني التنظيم الذي توافق من خلاله جميع الدول الأعضاء بشكل جماعي، على ردع وصد أي تهديد تشكله دولة من الخارج ضد أي دولة من دول الحلف. لكن تتطور أهداف هذا الحلف ويتطور معها مفهوم الأمن الجماعي، والذي يعني التنظيم الذي توافق من خلاله الدول الأعضاء فيه على ردع أي تهديد عسكري لأمن واستقرار دول العالم بشكل عالم وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص².

لقد كانت عصبة الأمم التي تم إنشائها في سنة 1920، أول محاولة مؤسسية لتنزيل الأمن الجماعي على أرض الواقع، حيث عملت المنظمة على حل النزاعات بشكل سلمي ومنع اللجوء إلى الحرب. لكن هذا الجهاز الأممي لم يستطع تحقيق أهدافه وفشلت في مهامه، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. في هذا السياق، وبعد سنة 1945، تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرت مرحلة جديدة في تطور نظام الأمن الجماعي. فقد منح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الدولي صلاحيات واسعة لحفظ الأمن والسلم الدوليين والسماح باستعمال القوة العسكرية الجماعية ضد الدول التي تهدد الأمن الدولي³. ثالثا: التحالفات العسكرية: لقد لعبت التحالفات العسكرية دورا بارزا من أجل الدفاع عن الأمن الدولي. فالتحالفات كانت إحدى الوسائل التقليدية لتحقيق الأمن الجماعي والدفاع المشترك ضد أي عدوان وضد التهديدات الخارجية. هذه الأتحلاف تقوم على التعاون بين مجموعة من الدول لمواجهة وصد المخاطر الخارجية والمشاركة، وكذا تعزيز القدرات الدفاعية للدول المتحالفة. في هذت الصدد، فقد عرف القرن الماضي تشكل العديد من الأتحلاف العسكرية منها حلف شمال الأطلسي.

ثانيا: تحولات البيئة الأمنية والمقاربات الحديثة للأمن الدولي

إن ظهور تحديات جديدة في النظام الدولي يعتبر من المؤشرات على التحول في مفهوم الأمن، حيث لم يعد الأمن يقتصر فقط على مسائل الحدود أو إنشاء ترسانة عسكرية من السلاح أو التدريب العسكري والقوة العسكرية بشكل عام. وإنما تعدى هذه القضايا ليشمل مسائل جديدة أخرى ذات طبيعة مختلفة⁴.

إذن هذا المبحث سنتطرق له من خلال محورين أساسيين كما يلي:

1- التهديدات العالمية الجديدة وتحديات الأمن التقليدي

إلى جانب التهديدات الكلاسيكية التي عرفها النظام الدولي في السابق، اليوم يشهد العالم ظهور تهديدات و مخاطر

¹ زمن حسن كريدي، مرجع سابق، ص 1158.

² زمن حسن كريدي، مرجع سابق، ص 1164.

³ حاج محمد صلاح وشعبان سفيان، "دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص. 43.

⁴ ثامر كامل، دراسة للأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه العراق، وزارة الثقافة والاعلام، 1985.

عالمية جديدة متعددة¹. من أبرز هذا المخاطر نذكر ما يلي:

-الإرهاب؛

-الأمراض والأوبئة؛

-الحروب الاقتصادية؛

-الأزمة الثلاثية المائية الغذائية والطاقية؛

-الهجمات السيبرانية؛

-التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؛

-النزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛

كما لا يمكن إغفال أهمية الأحداث الدولية المستجدة والتي في مقدمتها النزاع الروسي-الأوكراني والحرب على غزة. فهذان الحدثان الجيوسياسان قاموا بتعميق من حدة الأزمات التي تهدد الأمن الدولي، خصوصا منها الغذائي والطاقى. أمام هذا التحدي الجديد للأمن الدولي، ظهر عجز ومحدودية التصور الكلاسيكي للأمن، لأن الحركات الإرهابية لا تتوفر بالضرورة على إقليم جغرافي محدد أو جيس نظامي مثل الذي تتوفر عليه الدول. بالتالي، لا يمكن ردع هذه الحركات بالوسائل العسكرية التقليدية. كما أن المقاربة الكلاسيكية للأمن الدولي لا تعالج الإرهاب في عمقه، في جوهره ولا تشكل كل جوانبه، لأنه يرتبط بعوامل عديدة منها الفقر، التهميش، التطرف الفكري والصراعات السياسية...الخ.

أما بخصوص الهجمات السيبرانية، بدون شك أن العصر الحالي يعتبر عصر التكنولوجيا والتطور السريع للوسائل التكنولوجية. هذا الأمر أدى إلى ظهور الفضاء السيبراني كمجال جديد للتنافس والصراع الدولي بين الدول. بهذا أصبحت الهجمات السيبرانية تستهدف البنى التحتية الحيوية للدول مثل المؤسسات السيادية والعسكرية للدولة والمصارف...الخ. هذا التهديد الأمني الجديد أكد أن الأمن لم يعد مرتبطا فقط بالبعد العسكري وحماية الحدود، بل أصبح يشمل أيضا حماية الفضاء الرقمي. لهذا ظهر مفهوم الأمن السيبراني باعتباره أحد مكونات وأوجه الأمن المعاصر.

فيما يتعلق بالأوبئة والأمراض المعدية، لقد أبانت جائحة كورونا عن وجود تحدي وجودي ذو طبيعة جديدة يهدد الأمن الدولي. حيث كشف عن هشاشة المنظومة الأمنية الدولية أمام هذه التهديدات ذات طابع صحي. أمام هذا الخطر، لم تعد القدرات العسكرية الضخمة التي تمتلكها الدول الكبرى أية أهمية، حيث وجدت نفسها هذه الأخيرة عاجزة أمام انتشار فيروس كورونا، حيث خلف خسائر بشرية واقتصادية فادحة. هذه الأزمة أكدت أن البعد الصحي يجب أن يشكل مكونا رئيسيا للأمن القومي والدولي، حيث لا يمكن حصر الأمن فقط في الجانب العسكري.

وعلاقة بالتهديد المتمثل في الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فيعتبر من التهديدات الجديدة أيضا في النظام الدولي، ويأخذ

¹ Le Prestre Philippe, 1998, « Sécurité environnementale et insécurités Internationales », Revue québécoise de droit international, 11 (1), p. 271-291.

عدة أشكال مثل الإتجار في المخدرات والأسلحة والبشر، غسيل الأموال والقرصنة الإلكترونية. هذا الخطر يشكل تهديدا كبيرا للنظام الأمني الدولي، بحيث تكمن خطورة هذه الشبكات بقدرتها على استغلال العملة والتطور التكنولوجي لتجاوز الحدود الوطنية، مما يجعل مواجهته تحتاج إلى تعاون أمني ومقاربة جديدة وليس فقط القوة العسكرية.

بالنسبة للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، يمكن القول إنه خلال القرن الحادي والعشرين، تعتبر التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية من أخطر التهديدات التي تواجه البشرية والأمن الدولي، لأنها باختصار تعد من التحديات الوجودية للعالم. فنقص الموارد المائية، التصحر، ارتفاع درجة الحرارة، الجفاف والكوارث الطبيعية كلها عوامل تهدد الأمن والاستقرار الدوليين.

بالإضافة إلى ذلك، فالمنافسة على الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى نشوب صراعات جديدة خاصة في المناطق التي تعاني من الندرة المائية. علاوة على ذلك، فمشكل التغيرات المناخية قد يكون وراء نشوب نزاعات وصراعات. مثل النزاع في دارفور خير مثال عن دور التغيرات المناخية في اندلاع النزاعات والحروب. في هذا السياق، يعتبر نزاع دارفور¹ في غرب السودان الذي بدأ سنة 2003 من أبرز أمثلة ارتباط التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية بالمسائل الأمنية. فقد شهد الإقليم موجات متتالية من التصحر والجفاف وتراجع الموارد المائية. هذا الأمر أدى إلى نشوب صراع بين المزارعين حول الموارد الطبيعية المحدودة ونزوح السكان نحو المناطق التي لا تزال تحتفظ بموارد مائية كافية. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير أصدرتها الأمم المتحدة حول دور البعد البيئي² في النزاع في دارفور. إذن فالبيئة أصبحت بعدا رئيسيا في الأمن الدولي.

أما فيما يتعلق بالأزمة الثلاثية مائية-غذائية-طاقة، يعد تهديدا كبيرا للمجتمعات لأنه يمس بشكل مباشر الأفراد. فالماء والغذاء والطاقة هي الشروط الوجودية للوجود البشري. فالأفراد لا يمكنهم العيش بدون هذه العناصر الثلاثة. فإذا كان التلوث المحرم هو الدين، الجنس والسياسة، فإن التلوث المباح والمسموح به هو الماء، الغذاء والطاقة. في هذا الصدد، اليوم تشهد هذه المجالات أزمة عميقة، بحيث لا يمكن التعامل مع هذه الأزمة من خلال منطق الأمن بمفهومه العسكري التقليدي، بل يجب توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن المائي، الأمن الغذائي والأمن الطاقوي.

وأخيرا، فالنزاعات الداخلية واندلاع الحروب الأهلية يعد أيضا من التهديدات الأمنية الجديدة. بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت هذه النزاعات أكثر انتشارا من الحروب التقليدية بين الدول، فعوض الصراعات الدولية الكلاسيكية، يشهد العالم تصاعد النزاعات الداخلية الإثنية والطائفية في العديد من الحالات وخلق أوضاع من عدم الاستقرار والأمن.

كل هذه التهديدات التي تم التطرق لها، تعد تحديات كبرى للنظام الأمني التقليدي. فإذا كان التصور التقليدي للأمن يقتصر على حماية حدود الدولة وسيادتها بواسطة القوة العسكرية، فإن اليوم، لدينا تهديدات تتجاوز إطار الدولة وتمس الفرد بشكل مباشر. بعبارة أخرى، الفرد أصبح هو المحرك الأساسي للأمن وفق التصور المعاصر وليس الدولة.

¹ Ban Ki-moon, "A Climate Culprit in Darfur," The Washington Post, June 16, 2007.

² United Nations Environment Programme (UNEP), Sudan : Post-Conflict Environmental Assessment (Nairobi : United Nations Environment Programme, 2007).

كما يتبين من خلال تناول هذه المخاطر الجديدة، أن الأمن التقليدي يواجه تحدي على شكل تحول في طبيعة ونوعية التهديدات الأمنية المعاصرة. فالتهديد في الوقت السابق كان يمس الدولة وسيادتها، أما في الوقت الراهن، فالمستهدف هو الفرد وليس الدولة. في هذا الإطار، نجد تأكيد لهذه الفكرة في رأي أستاذ العلاقات الدولية البريطاني بيتر هوف بأن: «هذه التهديدات العالمية الجديدة أدت إلى تحول عميق في مفهوم الأمن، حيث أصبحت الحياة الإنسانية هي المستهدفة، حياة الجميع، حيث يتعدى الأمر أمن الدول»¹. لهذا فطبيعة الأمن وفق التصور الجديد لن يكون مرتبطا بوجود عدو واضح، لأن المخاطر الجديدة تمس بشكل مباشر المجتمعات والأفراد وليس الدول نفسها².

2- المقاربات الجديدة للأمن الدولي

التهديدات الأمنية الجديدة لا تقتصر فقط على الفهم الكلاسيكي لها بل تعدته لتشمل الفقر، الأمراض، انتهاكات حقوق الإنسان، تلوث البيئة والكوارث الطبيعية، لترتبط جميعها بمفهوم أمن الإنسان³، كنقطة تحول في مفهوم الأمن وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود الجغرافية إلى أمن الأفراد. كل هذه العوامل تفرض بقوة إعادة التفكير في مفهوم الأمن وكذا إعادة تعريفه في سياق دولي متحول. هذه العملية يجب أن تتم وفق البحث عن مقاربات جديدة قادرة على مواكبة التهديدات الجديدة للأمن الدولي.

إن الحديث عن مسألة البراديغمات الجديدة للأمن يتطلب منا توسيع هذا المفهوم وتبسيط الضوء على أبعاده الجديدة، التي تشمل مجالات جديدة مرتبطة بحماية الإنسان والمجتمع والدولة على حد سواء. وتتجلى هذه الأبعاد الجديدة للأمن فيما يلي:

أولا الأمن البيئي الذي أصبح من أبرز الأبعاد الجديدة للأمن نتيجة تزايد انعكاسات التغيرات المناخية والتدهور البيئي ندرة الموارد الطبيعية على استقرار الدول والمجتمعات⁴. في هذا الصدد، إذا كان في السابق ينظر إلى البيئة باعتبارها مسألة تنمية أو علمية فقط، اليوم، أصبحت قضية أمنية هامة نظرا لما تسببه من مخاطر على الأمن الغذائي، المائي والصحي، علاوة على إسهامها في اندلاع النزاعات والكوارث الطبيعية. لهذا، تتجلى أهمية المن البيئي كمقاربة حديثة تأخذ بعين الاعتبار قضية البيئة، حيث لا يمكن معالجتها بالمقاربة العسكرية للأمن⁵. فتحقيق الأمن البيئي يتطلب تعاونا دوليا لحماية الموارد الطبيعية وضمان التنمية

¹ Peter Hough, Understanding global Security, Routledge, 2023.

² الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأمن البشري، الوثيقة رقم A/66/763، الجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، 5 أبريل/نيسان 2012، ص. 6-11.

³ عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد، 160، المجلد، 40، أبريل 2005، ص. 5.

⁴ توحيد الغفران أحمد مرغني عيسوي، "الأبعاد السياسية للأمن البيئي من منظور العلاقات الدولية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 6، العدد 2 (أبريل 2025)، ص. 4790.

⁵ Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security," Foreign Affairs 68, no. 2, 1989 : 162-177.

في هذا الصدد، فالتهديدات البيئية لا يمكن التعامل معها بمنطق العقيدة العسكرية. أي أن المخاطر المتعلقة بالبيئة، التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية لا يمكن معالجتها وحلها ومواجهتها بالجيش، بل هي تهديدات بنوية وعابرة للقارات لذلك تحتاج تعاونا دوليا وتبني سياسات بيئية ومستدامة.

المستدامة.

ثانياً فيما يتعلق بالأمن السيبراني، فالثورة الرقمية والاعتماد المتزايد على الفضاء السيبراني في إدارة شؤون الدول والاقتصاد العالمي أدت إلى تزايد أهمية ال/ن السيبراني كبعد جديد للأمن الدولي. في هذا الإطار، أدى انتشار الهجمات الإلكترونية، التجسس الرقمي، سرقة البيانات والحروب السيبرانية إلى انتقال الأمن من المجال العسكري إلى المجال الرقمي، حيث أصبحت مسألة حماية الأنظمة الإلكترونية والمعلومات جزءاً لا يتجزأ من التوجه الجديد للأمن. لهذا، يعد الأمن السيبراني من الأبعاد الجديدة للأمن الدولي.

أما بخصوص الأمن الصحي، يكتسي أهمية قصوى في ظل تصاعد التهديدات الصحية بما فيها الأوبئة والأمراض المعدية. كما أن أهمية البعد الصحي للأمن تزايدت مع أزمة كوفيد¹. تكريسه يمكن أن يتم عبر حماية المجتمعات من الأوبئة وتطوير الأنظمة الصحية ثم التعاون الدولي على مواجهة الجوائح. في حين يكتسي أيضاً الأمن الاقتصادي أهمية كبرى في ظل تزايد الالتزامات الاقتصادية العالمية والتضخم. البعد الاقتصادي للأمن يتجلى في تبني استراتيجيات لحماية الاقتصاد الوطني وضمان الأمن الطاقوي. فهذا الأخير بالإضافة إلى الأمن الغذائي ثم المائي تعتبر أيضاً من الأبعاد الجديدة التي يجب تكريسها في الاتجاهات الجديدة للأمن. أما بخصوص المقاربات الكبرى للأمن في ظل السياق العالمي الحالي، وبالنظر إلى تزايد النزاعات الداخلية والأزمات الإنسانية، برزت مقارنة الأمن الإنساني² باعتبارها إحدى الاتجاهات الحديثة التي تسعى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن وذلك من خلال الانتقال من الدولة إلى الإنسان كمرجعية للأمن وجعل حماية الفرد من أبرز أهداف السياسات الأمنية الجديدة. كما أن الأمن الإنساني قد بني على تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على: "التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف"³. فهو يركز على فكرة الأمن المستدام الذي يعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأولية وأولوية أمنهم على الدفاع عن مصالح الدولة. انه انتقال من الارتكاز على أمن الدولة نحو أمن الفرد.

بالعودة إلى جوهر الأمن الإنساني، فيقصد به حالة من الطمأنينة والأمان للأشخاص، أفراداً وجماعات، وصد كافة التهديدات بطريقة تعزز من ممارستهم حرياتهم وتضمن تحقيق تطورهم ونمائهم الإنساني⁴. في هذا الصدد، تركز المقاربة على فكرة جوهرية مفادها أن أمن الدولة لا يعني بالضرورة أمن مواطنيها، فمن الممكن امتلاك الدولة قوة عسكرية كبيرة وحدود آمنة، في نفس الوقت يعاني أفرادها من الفقر، الجوع والتهemis. لذلك، فالأمن الحقيقي لا يتحقق بمجرد حماية السيادة الوطنية للدولة، وإنما ضمان حياة آمنة للأفراد القائمة على التحرر من الخوف. نتيجة لذلك، هذه المقاربة تثبت فكرة مهمة تتجلى في كون أن طبيعة

¹ دانييل ديدني، "الحجة ضد ربط التدهور البيئي بالأمن القومي"، مجلة ميلينيوم للدراسات الدولية، المجلد 19، العدد 3، 1990، ص. 463-466.

² Serge Bambara, « la sécurité humaine, paradigme de garantie de la paix et de la sécurité internationales », Thèse de doctorat, Université de Rouen Normandie, 2018.

³ جويدة حمزاوي، "المقاربات النظرية للأمن: من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، العدد 6 (آذار/مارس 2020): 8-25.

⁴ Serge Bambara, même référence, Thèse de doctorat, Université de Rouen Normandie, 2018.

التهديدات التي تواجه الفرد اليوم قد تكون أكثر خطورة من الحروب التقليدية لأنها تمس بوجوده بشكل مباشر.

من جانب آخر، فالأمن الإنساني كمفهوم لا يملك تعريفا واضحا وشاملا، بل يمكن حصره في كونه إطارا تحليليا وسياسيا هدفه توسيع مفهوم الأمن والانتقال من التصور التقليدي إلى تصور جديد يقوم على التنمية¹. لكن الفكرة الرئيسية للأمن الإنساني تتمحور أساسا حول ضمان الانتقال من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، بحيث يصبح الفرد هو المرجع الأساسي في التوجهات الأمنية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فالأمن الإنساني رأى النور بعد نهاية الحرب الباردة، بعدما بدأت تظهر مكامن قصور المقاربة التقليدية للأمن المرتكزة حول القوة العسكرية. وفيما يتعلق بخصائصه، فهو يعتبر مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، حيث يربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما أن هذه العناصر توجد بينها علاقة وطيدة ولا يمكن الفصل بينهما. فالأمن الإنساني يحتاج سياسيات تنموية تقوم على الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان، بحيث يتم معالجة الأسباب البنيوية للأزمات. علاوة على ذلك، فالمقاربة الجديدة المتمثلة في الأمن الإنساني تقوم على تكريس البعد الوقائي وليس التدخل بعد وقوع الأزمة، وذلك من خلال تعزيز قدرات المجتمعات والدول على مواجهة المخاطر وترسيخ سيادة القانون. وبهذا فهذه المقاربة تمثل تحولا مفصليا في توسيع مفهوم الأمن من خلال الارتكاز على أمن الأفراد وليس أمن الدولة.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن مسألة توسيع مفهوم الأمن يعود أيضا إلى مساهمات مدرسة كوبنهاغن لدراسات السلام² ورائدة الفكر البريطاني باري بوزان³. تنطلق هذه المدرسة من فكرة أساسية جوهرها هو أن الأمن عبارة عن مسعى، وأن الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة⁴ *sécurisation*. وهو مسار ترتكز

¹ روبرت مكنمارا، مرجع سابق.

في هذا الصدد، قام روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي سابقا بنشر دراسة علمية مهمة حول البعد الاجتماعي للأمن من خلال كتاب بعنوان "جوهر الأمن". في هذا السياق، عالجت الدراسة قضية التنمية باعتبارها جوهر الأمن، أي أن الأمن ليس عبارة فقط عن معدات عسكرية، كما أنه لا يمكن حصره في النشاط العسكري وإن قد يشمل. فالأمن هو التنمية ومن دون هذه الأخيرة لا يمكن تحقيق الأمن. كما يشير مكنمارا إلى أن الدول التي تنمو في الواقع لا يمكنها أن تكون أمة. هنا يحاول الكاتب إقامة علاقة بين الأمن والتنمية، والفقر والتهميش هما من العوامل التي تؤدي إلى العصيان وعدم الاستقرار وبالتالي تهديد الأمن. وعليه، فلا مجال لتحقيق الأمن إلا بتحقيق التنمية والمجتمعات تفقد أمنها كلما كانت عاجزة عن تحقيق التنمية التي يمثل مفتاح الأمن القومي.

² جويده حمزاوي، مرجع سابق، العدد 6 (آذار/مارس 2020): 8-25.

تجدر الإشارة إلى أن أول من أطلق عليها اسم مدرسة كوبنهاغن هو بيل ماك سويني سنة 1996 في إشارة إلى الإسهامات النظرية لباري بوزان وأول ويفر ممن تجمعهم أفكار رئيسية متمثلة في الأمننة- قطاعات الأمن- الوحدات المرجعية- مركبات الأمن الإقليمية.

³ Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security : A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

كانت أول طبعة من كتاب باري بوزان المعنون «People, States and Fear: An Agenda for International Security» Studies in the Post-Cold War Era، نشرت سنة 1983، أي خلال مرحلة الحرب الباردة. ونجد أن بوزان خلال دراساته الأمنية في اتصال ما بين الواقعية الجديدة، المؤسساتية والبنائية. وتعتبر أعماله رابطا بين الدراسات التقليدية للأمن والدراسات النقدية، حيث حافظ على شعرة معاوية مع الدراسات الكلاسيكية عن طريق واقعيته المتسمة بالاعتدال التي أعطته مصداقية لدى الواقعيين، ومفهومه الموسع للأمن شكل قاعدة لأعمال النقاد في هذا السياق.

⁴ هشام دراجي، المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 6 العدد 2، 2022، ص 109.

أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.

وتعدد الأمننة¹ من النظريات الكبرى لهذه المدرسة التي طورها أولي ويفر²، حيث اعتبر هذا الأخير أن الأمن هو في جزء منه عبارة عن عمل خطابي الذي يدعو إلى وجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات واحتياطات استثنائية. بعبارة أخرى، فالأمننة هي عملية تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها. هذه الفكرة تفترض أن الأمن يمكن فهمه على أنه نتيجة خطاب سياسي من أجل جعل حدث ما ذو بعد أمني وأنه تهديد وجودي للأمن من خلال لغة خطاب موجه للجمهور العام³. باعتبار أن قضية ما كخطر كبير يحتاج لتحركات وإجراءات مستعجلة. لكن، من أجل تجنب الانعكاسات المحتملة للأمننة⁴، خصوصا ما اصطلاح عليه بالمعضلة الأمنية المجتمعية⁵. يحدث هذا الأمر عندما يكون هناك مبالغة في استعمال خطاب الأمن في غير محله. هنا، اقترح بوزان نزع الطابع الأمني عن القضايا للأمننة⁶ désécurisation كحل مقترح للمشكل.

بهدف تجاوز النظر التقليدية للأمن التي نسبت الأمن للقوة والإمكانات العسكرية والاقتصادية، ولاختراق هذه المقاربة الضيقة في الانطولوجيا المادية⁷ لمفهوم الأمن، اقترح بوزان فكرة توسيع الأمن من خلال تقديم خمس قطاعات أساسية للأمن وهي كالتالي:

-القطاع العسكري: يقصد به الأمن في بعده التقليدي والذي يشمل التهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها، ويقوم هذا القطاع على بقاء الدولة وقدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية ومدرجات الدول لنوايا بعضها اتجاه البعض الآخر.

القطاع السياسي: التهديدات المرتبطة بهذا القطاع السياسي تأخذ بعددين أحدهما داخلي والمتعلق بكل ما له علاقة بالمداس بالديموقراطية وحقوق الإنسان، أما البعد الخارجي يتعلق بمدى تأثير النظام الدولي في الدولة كوحدة سياسية. أما بخصوص القطاعات الثلاثة الأخرى، هي الاقتصادي، البيئي والاجتماعي. في هذا الإطار، يعتبرها بوزان الأضعف

¹ هشام دراجي، مرجع سابق، ص 109.

² جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 8-25.

³ هشام دراجي، مرجع سابق.

⁴ جويده حمزاوي، مرجع سابق.

⁵ فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 09/11: اسهامات مدرسة كوبنهاغن، "مجلة العلوم القانونية والسياسية"، مج10، ع01، أبريل 2019.

⁶ سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

⁷ خديجة خضراوي، "التطور الانطولوجي في مفهوم الأمن: دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن". جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق بودواو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، 2016.

من حيث التعريف¹. بالإضافة إلى ذلك، فالأمن المجتمعي² يعتبر كأهم قطاع ضمن هذه الدينامية التوسعية لمفهوم الأمن. وينبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية أخرى للأمن إلى جانب الدولة. إذ يتم تعريفه حسب بوزان³، بأنه استمرار، في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا للهوية وللممارسات الوطنية والبيئية. أي بمعنى آخر، استطاعة المجتمع البقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتحديات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر النظرية النقدية⁴ التي ظهرت سنوات التسعينات، والتي أقرت بالمقاربة القائمة على اقحام الفرد، الجماعة والهوية ثم تشجيع الفكر التعددي والمقاربات المتنوعة فيما يتعلق بالأمن. فالالتجاه النقدي⁵ قام بنقد التصور القائم على اختزال الأمن في الجانب العسكري فقط. علاوة على ذلك، فالمقاربة القائلة بتحرير الإنسان ومفهوم الانعتاق⁶. فالأمن حسب النظرية النقدية يمكن التعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية والفقر و مخاطر أخرى. في هذا الصدد، ذهب النقادون بجعل الفرد كمرجع أساسي للأمن⁷. كما أنهم قدموا فكرة الأمن البشري كبديل، وهو المفهوم الذي ساعد تقرير التنمية البشرية⁸ لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تدعيمه وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة⁹.

ثالثا: دراسة حالة: أزمة غرب إفريقيا وإعادة تعريف الأمن بين الرؤية التقليدية ومتطلبات التنمية

فرضت التطورات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وبداية حقبة الأحادية القطبية، ظهور تحول في مفهوم الأمن في محدداته وطبيعة مهدداته، فتغير تحديده من الدولة إلى نطاق أصغر المتمثل في الفرد. وتجاوزت مهدداته البعد التقليدي للأمن

¹ جويده حمزاوي، مرجع سابق.

² Tara McCormack, Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, New York, Routledge, 2010, p.19.

³ جويده حمزاوي، مرجع سابق.

⁴ عبد الفتاح علي الرشدان، مرجع سابق.

⁵ هشام دراجي، مرجع سابق، ص 109.

⁶ Ken Booth, "Security and Emancipation", Review of International Studies, vol 17, N 4, 1991, p.55.

⁷ هشام دراجي، مرجع سابق.

⁸ الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأمن البشري.

حسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، يقوم الأمن الإنساني على سبعة أبعاد جديدة للأمن وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي والأمن السياسي. كل هذ الأبعاد تعكس الطابع الشامل للمقاربة الإنسانية الجديدة للأمن، حيث تهدف إلى حماية الفرد والإنسان بشكل عام من مختلف التهديدات وليس فقط المخاطر العسكرية.

⁹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005)، ص 313.

فيها الدول والحروب، أي ما يسمى بالتهديدات الصلبة¹، إلى تهديدات لينة تهدد الأمن الوطني، دون أن تقتسم معه خصائصه ككيان سياسي. وتطورت هذه التهديدات إلى أن أصبحت غير قومية، تتوزع في مناطق جيوسياسية لم تكن من قبل على قدر كبير من الأهمية، لذا تحددت السياسة الأمنية لدول غرب إفريقيا بناء على مكتسبات في ظل مكافحة التهديدات اللاتماثلية²، داخليا وكذا إقليميا، وضرورة فرضتها التحولات الإقليمية لدول التماس الجغرافي خاصة الساحل الإفريقي، التي تعتبر بعضا من دول غرب إفريقيا جزءا منه، لذا أصبح هذا الكيان الجغرافي مهدد بمجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة.

حسب تعريف الأمم المتحدة، فإن منطقة غرب إفريقيا تضم 17 دولة وهي: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، جزر سانت هيلينا (منطقة ذات حكم بريطاني تقع جنوب المتوسط)، السينغال، السيراليون وتوغو³.

وهناك تعريف آخر يقر بأن غرب إفريقيا هي الدول المنظمة للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا المعروفة اختصارا "الإيكواس". La communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest. (CEDEAO). هذه الجماعة تضم 15 بلدا وهذا لاستبعاد موريتانيا من الاتحاد سنة 1999، بسبب انضمامها إلى اتحاد المغرب العربي. وأعاد طلب إدماجها في الإيكواس في سنة 2017 الذي قوبل بالرفض وأعاد تقديم طلب آخر ولم تتلق ردا لحد الآن.

إن اختيار دراسة حالة غرب إفريقيا كفضاء يحتاج إلى إعادة تعريف الأمن فيه، لم يكن عشوائيا بل لكون أن دول غرب إفريقيا تعاني من مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة التي تمس أمن هذه المنطقة، وقد انعكست هذه التهديدات على استقرار وأمن دول المنطقة. لذلك هذه الحالة تعد مثالا راهنيا لإبراز مدى أهمية تبني رؤية شاملة للأمن. إذن سنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين، حيث في المطلب الأول سنتطرق لمظاهر الأزمة الأمنية في غرب إفريقيا وحدود المقاربة التقليدية، ثم في المطلب الثاني سنناقش مسألة إعادة تعريف مفهوم الأمن في منطقة غرب إفريقيا.

1- مظاهر الأزمة الأمنية في منطقة غرب إفريقيا وحدود المقاربة التقليدية للأمن

قبل الحديث عن التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن في منطقة غرب إفريقيا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة في المنطقة تعود أيضا إلى تراكم التهديدات التقليدية وعدم مواجهتها ومعالجتها في سياقها. إذا هدف هذه الدراسة العلمية هو الكشف عن مقاربات جديدة للأمن بعد تسليط الضوء عن التهديدات الأمنية العالمية الجديدة، فلا حرج في الإشارة إلى بعض

¹ عبد العزيز عبد المؤمن. "إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب إفريقيا وآليات إدارتها". أطروحة دكتوراه طور ثالث، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2022، ص 23.

ويقصد بالتهديدات الصلبة هي مجمل التهديدات الأمنية العسكرية التي تكون عن طريق الحروب مثال.

² عبد العزيز عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 70.

³ Atlas, l'atlas de notre monde « un panorama de l'état du monde pour comprendre les enjeux de notre planète (Canada : édition Québec-Amériques, 2014) pp 11-78.

هذه المخاطر التي تعود الى القرن السابق. نذكر منها: الانقلابات العسكرية، النزاعات الإثنية والطائفية والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم غياب دور الدولة في حل هذه المعضلات. أما فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة للأمن في غرب إفريقيا، سنتطرق للإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التغير المناخي، المشكل المائي، الصحي والغذائي.

لقد تحولت القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة غرب إفريقيا بشكل خاص في العقود الثلاث الأخيرة إلى مسرح للعديد من الحركات الإرهابية ومركز لعملياتها وأنشطتها. وبما أن الإرهاب كظاهرة نسقية¹ تنتقل من النسق الوطني إلى الإقليمي إلى الدولي والعكس صحيح، فإن الباحثين برون أن هنالك دلائل مقلقة على أن منطقة غرب إفريقيا قد تعود كمركز ثقل في النظام الدولي الجديد، والظاهرة الإرهابية تكبح هذه العودة انطلاقاً من فكرة الواقعية الهجومية أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى لن تسمح بمرور قوى دولية أو إقليمية تنافسها داخل بنية النظام الدولي². بالإضافة إلى ذلك، فالتوجه الجديد للإرهاب في غرب إفريقيا يركز على تنظيم الدولة الإسلامية بسبب التأثير الذي يقوم به التنظيم يجعلنا نطرح عدة أسئلة عن حالة الإرهاب في هذه المنطقة وخاصة أن الفكر الإرهابي يتطور وله تغيراته. من جانب آخر، يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل أساسية من 1997 إلى 2010 هي مرحلة بروز القاعدة في المغرب الإسلامي وبوكو حرام والانتقال نحو الفكر التنظيمي على مستوى أكثر من دولة، ثم 2010 إلى 2015 تنوع التنظيمات الإرهابية ومنه سنة 2015، تغير الولاء نحو تنظيم الدولة³. فالحركات الإرهابية في غرب إفريقيا وصلت لعدد عشرة، لكن تشكلت في تحالفات متمثلة في:

-القاعدة في المغرب الإسلامي؛

-تنظيم بوكو حرام؛

-جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛

وتمثل منطقة غرب إفريقيا وأيضاً منطقة الساحل اليوم مركز البؤرة العالمية الأكثر تضرراً للظاهرة الإرهابية. حسب مؤشر الإرهاب العالم⁴ 2025، هذه المنطقة وحدها تستحوذ على أكثر من 50% من الوفيات المرتبطة بالإرهاب على الصعيد العالمي. في السياق نفسه، برز تنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، باعتبارها الفاعل الجهادي الأكثر نشاطاً في المنطقة، حيث تورط منذ

¹ Simplice Asongu and Jacinta C. Nwachukwu, The Impact of Terrorism on Governance in African Countries, World Development, January 2017, MPRA Paper No. 81192, posted 7 April 2019 01:25 UTC, online at <https://mpra.ub.unimuenchen.de/81192/>. P.1.31.

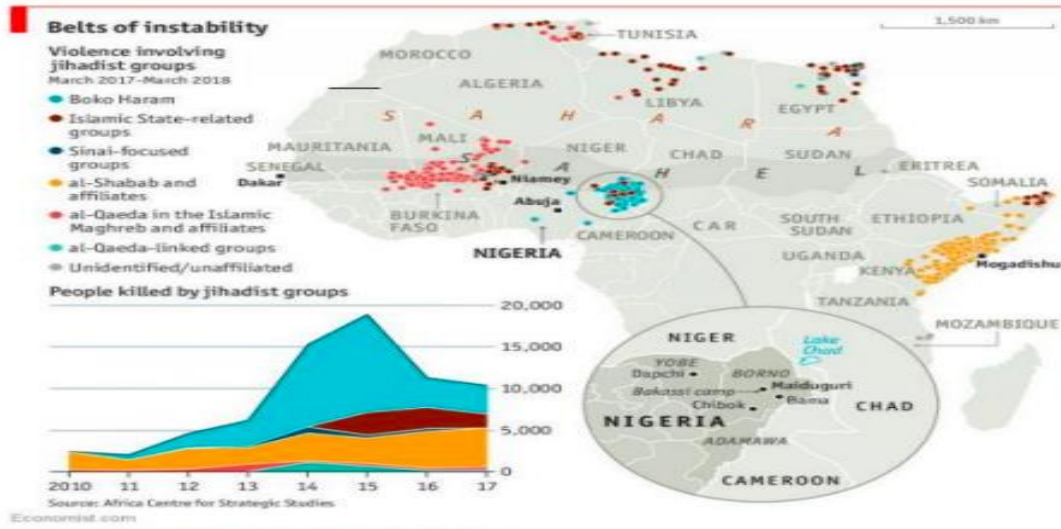
² Annan. N, "Violent Conflicts and Civil Strife in West Africa: Causes, Challenges and Prospects", International Journal of Security & Development, 3(1): 3, (2014), pp. 1- 16.

³ عبد المومن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 87.

⁴ Simplice Asongu and Jacinta C. Nwachukwu, même référence.

تأسيسه في 2017 وحتى نهاية 2025 في 16023 حادثا عنيفا أسفر عن مقتل ما يقارب 40 ألف شخص¹. كما أن الأزمة بدأت تتسع رقعتها الجغرافية نحو بلدان أخرى، حيث سجل شمال بنين سنة 2025 ارتفاعا بنسبة 86% في الهجمات الجهادية مقارنة بالسنة التي قبلها. ونتيجة لذلك، لم تعد دول بنين، توغو، غانا وكوت ديفوار تقع على هامش الأزمة، بل أصبحت تمثل الجبهة الجديدة لتمدد الجماعات الإرهابية.

الشكل الأول: الحركات الإرهابية في غرب افريقيا



Source : The Economist 2018

أما بخصوص الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب افريقيا نحو أوروبا، هروبا من الفقر، الحرمان، الحرب واليأس، يعتبر من التهديدات الكبرى على الأمن في هذه المنطقة. في هذا السياق، برزت ظاهرة الهجرة غير النظامية في غرب افريقيا منذ حقبة الاستعمار وتزايدت بعد مرحلة الاستقلال. لكن ذروتها كانت مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة في ظل الانقلابات العسكرية التي مست العديد من الدول الغرب افريقية². فالهجرة غير الشرعية تعد تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار في هذه المنطقة، حيث يكون لها انعكاسات على أمن كل دول المنطقة. علاوة على ذلك، تم خلال سنة 2025 احباط 73640 محاولة للهجرة غير النظامية. كما تم تفكيك أكثر من 300 شبكة متخصصة في تهريب المهاجرين³.

¹ Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), "Armed Islamist Group Violence in the Sahel: JNIM Conflict Trends (2017–2025)," ACLED Data Dashboard, accessed July 18, 2026.

² Jos'e-Manuel Gim'enez-G'omeza, Yabibal M. Walleb, Yitagesu Zewdu Zergawua, Trends in African Migration to Europe: Drivers Beyond Economic Motivations, Cege, Number 330, 2017, p 1–34.

³ Ahmed Eljechimi, Morocco stopped fewer illegal migration attempts in 2025 as route shifts.

أما بخصوص التهديد المرتبط بالتغيرات المناخية، أصبح خطرا وجوديا بالنسبة للقارة الإفريقية بشكل عام ولمنطقة غرب إفريقيا بشكل خاص. فالتغيرات المناخية لم تعد تهديدا مستقبليا محتملا، بل أصبح عاملا مباشرا يساهم في تفاقم النزاعات ومضاعفة التهديدات الأمنية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. كما أن التغيرات المناخية، من خلال تدهور الأراضي الزراعية والمراعي، تزايد موجات الجفاف وتراجع الموارد المائية، تؤدي إلى اشتداد المنافسة بين المجتمعات المحلية، ولا سيما بين الرعاة والمزارعين، حول الوصول إلى المياه الراكضة. في ظل هذه الظروف، يلاحظ نزوح الاف السكان من أماكن أفضل من ناحية الموارد أو الهجرة. هذا الأمر يفرض ضغوطا إضافية على المجتمعات المستقبلية ويزيد من احتمالات اندلاع التوترات المحتملة، وبالتالي تهديد للأمن في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، ضعف دور الدولة وهشاشتها تدخلها في بعض المشاكل في المنطقة، سهل أعمال بعض الجماعات المسلحة والمتطرفة التي تستغل هذه الأوضاع لتوسيع نفوذها. هذه الأمور تزيد من تعقيد البيئة الأمنية في غرب إفريقيا¹.

هناك توجهات علمية تقوم بتقسيم غرب إفريقيا إلى قسمين، ففي المناطق الساحلية مثل نيجيريا وليبيريا وكوت ديفوار والسيراليون، سترتفع درجة الحرارة فيهم من 1,5 إلى 3,5 درجة مئوية بحلول سنة 2030، أما المناطق الصحراوية، سترتفع إلى 5 درجات مئوية مثل دول النيجر وبوركينا فاسو وغينيا². هذا الأمر سيؤثر على نمط الحياة السائد الآن في غرب إفريقيا سلبا وتحدد الأمن البيئي، الغذائي والصحي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فقرة باريس المنعقدة في 20 غشت 2019 بقيادة فرنسا تناولت بشكل أساسي التغيرات المناخية كمهدد للحياة البشرية في العالم.

بخصوص الأمن المائي في القارة الإفريقية، تعتبر من بين القارات الأكثر جفافا في العالم بحيث توجد في المرتبة الثانية بعد أستراليا³. هذا الأمر ينعكس على منطقة غرب إفريقيا ويجعل الموارد المائية قليلة. في هذا الصدد، إذا أخذنا مثال بحيرة التشاد التي تمتد على أربعة دول⁴، تعتبر البحيرة موردا مائيا لقراية 10 مليون شخص في المنطقة، لكن موجات الجفاف التي ضربت المنطقة ثم زحف الكثبان الرملية، أدت مع مرور الوقت إلى تحول مجرى النهر، وكذا تقلصت البحيرة بنسبة 10%.

<https://www.reuters.com/world/africa/morocco-stopped-fewer-illegal-migration-attempts-2025-route-shifts-2026-04-03/>.

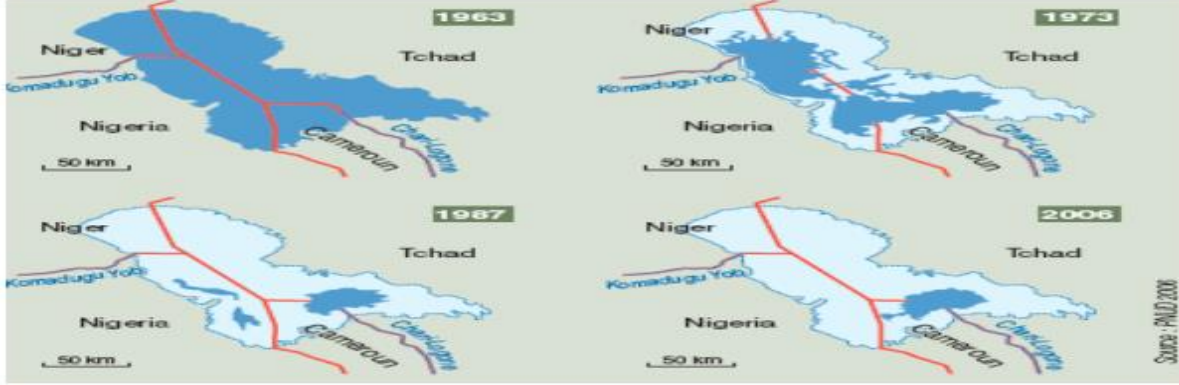
¹ Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index: Measuring the Impact of Terrorism, (Sydney: IEP, 2025),

² Loïc Brüning et Etienne Piguet, « Changements environnementaux et migration en Afrique de l'Ouest, Une revue des études de cas », Société Royale Belge de Géographie, 29 novembre 2018, pp 4-27.

³ Olivia Serdeczny & others, Climate change impacts in Sub-Saharan Africa: from physical changes to their social repercussions, Springer, Volume 17, Issue 6, August 2017, pp 1585-1600

⁴ Rapport, le bassin du lac tchad, rapport sur le projet régional de coopération technique raf/7/011, l'aiea, vienne, (2017), pp 5-36.

الشكل الثاني: خريطة تبرز تقلص بحيرة التشاد عبر السنوات



المصدر : <https://mondafrique.com/assechement-lac-tchad-supercherie-realite/>

وعلاقة بالتهديدات المرتبطة بالأمن الصحي، هذا الأخير يعتبر من أحد المتغيرات الأساسية المرتبطة بمفهوم الأمن الموسع الذي نادت به المدرسة الأمنية النقدية، حيث أدى تنامي الظواهر الصحية الموجودة في إفريقيا ككل وفي غرب إفريقيا بالخصوص إلى خلق هاجس أمني جديد أمام الدول بشأن التعامل معها بشكل فعال وسريع. وتواجه دول غرب إفريقيا العديد من التهديدات الصحية التي كان لها أثر سلبي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد في غرب إفريقيا. من بين أهم الأوبئة المنتشرة في هذه المنطقة نجد الملاريا، حمى لاما، الإيبولا وكوفيد 19 الذي إثر بشكل عميق على الأمن الصحي هناك¹. في هذا السياق، أبانت الأزمة الصحية الأخيرة المتمثلة في فيروس كورونا، بأن هناك أزمة أمنية صحية كبيرة على مستوى إفريقيا، لأن العديد من دول غرب إفريقيا لديها أنظمة صحية ضعيفة الموارد، مما يجعلها غير قادرة على توسيع نطاق الاستجابة الوبائية بسرعة².

لا يمكن تجاهل التهديد التي يشكل خطرا على الأمن الغذائي والطاقي في منطقة غرب إفريقيا، فالدول الموجودة في هذه المنطقة، تعاني من أزمة في هذا المجال خصوصا بعد اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية التي كانت لها انعكاسات كبرى على إفريقيا. فارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد يؤدي إلى تحديد الأمن الغذائي والطاقي في المنطقة. أمام هذه التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن في منطقة غرب إفريقيا ثم استمر بعض التهديدات التقليدية، يظهر الفشل الدولي³، وعدم قدرة الدولة على التحكم في مسار التفاعلات على المستوى الوطني أو الإقليمي. الأمر الذي أدى إلى ما

¹ عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطه، الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هاجس متنامية ومضامين متباينة، مجلة افاق للعلوم، العدد، الرقم 1، ص 40-50.

² عقابي خميسة، الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، السنة 2021، ص 350-371.

³ قلاع دروس، سمير. "المقاربة الجزائرية لبناء أمن منطقة الساحل الإفريقي". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018، ص. 142.

يمكن تسميته بالفوضى. هذا الأمر عزز من الظواهر الأمنية الجديدة منها الإرهاب، النزاعات الداخلية، الهجرة غير النظامية وتهديدات أخرى. نتيجة لذلك، يظهر بشكل جلي فشل الحلول الأمنية والعسكرية في التعامل مع هذه التهديدات الأمنية الجديدة، بحيث تم صرف المليارات في إطار التدخل العسكري لحل هذه الأزمات لكن بدون جدوى. كما يؤكد بكاري سامي مدير معهد تمبكتو لدراسات السلام بأن ما من شك في أن هذه الحلول العسكرية لم تعطي النتائج المرجوة، وكما يجب استيعاب الدرس الأفغاني الذي لقن للأمريكيين، وأن نعرف بكل بساطة بأن بنادق الكلاشنكوف لا يمكن أن تنتصر وحدها على الإيديولوجيا قائمة وراسخة. بعبارة أخرى، لا يمكن للسلاح أن يحل وحده مشكلات بنوية.

إذا كانت الدولة والتدخل الأجنبي قد فشل في معالجة التهديدات التقليدية، حيث لا تزال حاضرة في المشهد الجيوسياسي في منطقة غرب إفريقيا، من خلال المقاربة العسكرية القائمة على الجيوش والمعدات العسكرية، فبأي طريقة ستقوم الدولة في منطقة غرب إفريقيا بحل ومعالجة تهديدات لها طابع خاص، بحيث أصبح الفرد هو المستهدف منها وليست الدولة. فانعدام الأمن المائي والصحي والبيئي وتضاعف الظاهرة الإرهابية، كلها تهديدات تهدد الفرد بشكل مباشر. لذلك فإن مواجهة هذه المخاطر الجديدة تحتاج لأدوات جديدة للأمن¹. فرغم أهمية القوة العسكرية في مواجهة الجماعات الإرهابية، فإنها تظل عاجزة عن معالجة الأسباب البنوية التي تغذي انعدام الأمن مثل الفقر والتهميش وندرة الموارد الطبيعية، ثم تداعيات التغيرات المناخية. كما لا يمكن للجيوش أن توفر الأمن الغذائي أو تعالج آثار الجفاف والتصحر أو الأوبئة. لذلك أكدت تجربة غرب إفريقيا أن الاعتماد على المقاربة التقليدية للأمن وحدها لم يعد كافيا لتحقيق الأمن، بل أصبح من الضروري إعادة تعريف مفهوم الأمن والبحث عن مقاربات جديدة ذات بعد شامل، قادرة على معالجة مصادر التهديد قبل تحولها إلى أزمات أمنية. فالمقاربات الجديدة للأمن ستضع الفرد في قلب أولوياتها تقوم على الشمولية والتنمية².

2- الحاجة إلى إعادة تعريف الامن في منطقة غرب افريقيا

ان تزايد التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة غرب افريقيا تلزم دول هذه المنطقة بالبحث عن توجهات جديدة لتطوير المقاربات الأمنية. في هذا السياق، فالتهديد السيبراني دول غرب افريقيا للبحث عن تطوير قدراتها الالكترونية من الدرجة العسكرية، لا سيما للأغراض الدفاعية ثم تطوير المعايير ونطاق الاختصاص المرتبط بالقانون الدولي حول الفضاء السيبراني، كما أن

في هذا السياق، قد ظهر ذلك مع عجز الدولة عن القيام بمهامها السيادية والأمنية في أعقاب التحولات الدولية لما بعد نظام الأحادية القطبية وتعدد مظاهر العولمة، في شكل جعل الدولة كمؤسسات وكنظام سياسي وجغرافية في مواجهة مستويات التهديد المتصاعدة لمختلف أنشطة الجريمة المنظمة من مستويات الوطنية إلى الدولية منها، في شكل تفاعل تلقائي وتركيب حتمي.

¹ أحمد طالب أبصير، "ترقية الأمن في الساحل الإفريقي من المقاربات التقليدية إلى الأمن الشاملة"، أطروحة دكتوراه في العلوم، فرع علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: إستراتيجيات ومستقبلات، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص 54.

² بروال الطيب، "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص 72.

من الممكن أن توفر التكتلات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا¹ أرضية للتعاون السيرياني مع الدول الغرب إفريقيا مع بعضها البعض. في هذا الإطار، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اللجنة التقنية الإقليمية لتنفيذ استراتيجية أمنية إقليمية خاصة بالجرائم الإلكترونية، ثم تبنيها في اجتماع خاص عقد بأبيدجان في 30 يناير 2020. كما أن دول هذه المنطقة بحاجة للاستثمار بشكل مكثف في تنمية وتطوير القدرات الإلكترونية مع التركيز على وكالات إنفاذ القانون، ومطوري أطر السياسات القانونية المرتبطة بالتعاملات الإلكترونية، وخلق خارطة طريق تؤدي إلى التحكم بالفضاء السيرياني، ثم التركيز على العنصر البشري من خلال تكوينه على أعلى مستوى، من خلال مبادرات التدريب الدولية والمنح الدراسية المدعومة من الحكومة للطلاب المهمة بمجال الأمن السيرياني. علاوة على ذلك، تعتبر مسألة وضع الأمن السيرياني كتنخصص للدراسة في الجامعات الغرب إفريقيا خطوة مهمة في إطار تبني توجهات جديدة للأمن. وتجدد الإشارة إلى أن مسألة سن قانون الجرائم الإلكترونية خطوة ناجحة التي قامت بها بعض الدول في منطقة غرب إفريقيا وبالأخص السينغال، غانا، نيجيريا وكوت ديفوار².

كانت دول غير إفريقيا قد بدأت بتثبيت اليات مهمة في إطار معالجة التهديدات الأمنية الجديدة. في هذا السياق، يعتبر بروتوكول رصد الأمن والسلم الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من الليات المهمة للإنذار المبكر للأزمات والتهديدات المختلفة، حيث نشأ سنة 1999 ودخل حيز التنفيذ سنة 2002. تعتبر هذه الألية أداة رئيسية يواجه بها الإيكواس التهديدات الأمنية القائمة سواء التقليدية وغير التقليدية. في هذا الصدد، من بين التهديدات التي يواجهها هذا البروتوكول حيث ما صرحت به نائبة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية فيندا كوروما، تتمثل في الهجمات الإرهابية والقرصنة والهجرة غير الشرعية والأوبئة انعدام الأمن الغذائي³.

على مستوى الأمن الصحي، نظرا لانتشار الأمراض والأوبئة بإفريقيا، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الإقليمية لإفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية استراتيجية المراقبة المتكاملة للأمراض، توسعت لاحقا لتشمل مراقبة الأمراض والاستجابة المتكاملة لها. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير وتنفيذ أنظمة مراقبة واستجابة شاملة تلي الأولويات الإفريقية، وتشمل الرؤية الاستراتيجية في تحسين استخدام البيانات على مستوى المجتمع المحلي والمرفق الصحي، مما يؤدي للكشف عن الأمراض المعدية وغير المعدية والاستجابة لها في الوقت المناسب.

على المستوى البيئي، توجد برامج مهمة للأمن البيئي في غرب إفريقيا منها بنك التنمية الإفريقي الذي قدم دعما مهما لبرامج لمواجهة التهديد البيئي الذي يضرب المنطقة. ومن هذه البرامج نجد البرنامج الخاص ضد انتشار النباتات المائية في المسطحات المائية الصالحة للشرب في غرب إفريقيا. كما أعطى البنك مساهمة للبرنامج الإقليمي لحوض بحيرة التشاد ب 146

¹ عبد المومن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 35.

² بروال الطيب، مرجع سابق، ص 224.

³ Rapport, Mettre en œuvre l'architecture de paix et de sécurité (III): l'Afrique de l'Ouest, International Crisis Group, Rapport Afrique N°234, (14 avril 2016), pp5-46.

مليون دولار¹. بالإضافة إلى ذلك، توجد هيئات أخرى تساهم في الحفاظ على الأمن البيئي، منها اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف لدول الساحل ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية.

من خلال الأفكار التي التطرق إليها بخصوص الأوجه الجديدة للأمن، يظهر جليا أن هناك ضرورة للانتقال من الأمن العسكري إلى الأمن الشامل ومتعدد الأبعاد. فرغم المجهودات التي قامت بها القارة الأفريقية بشكل عام ومنطقة غرب إفريقيا بشكل خاص، لا بد من توسيع مفهوم الأمن وتبني آليات جديدة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في هذه المنطقة. كما أن التدخلات الخارجية من أجل حفظ الأمن واستقرار المنطقة لم تحقق غاياتها وأهدافها، لأن هذه التدخلات التي تقودها قوى دولية تسعى من خلالها هذه الأخيرة للدفاع عن مصالحها بالمنطقة. لذلك تبرز أهمية الأمم الإنساني بأبعاده السبعة² كمقاربة أمنية قوية قادرة على معالجة التهديدات العالمية الجديدة للأمن في عمقها وإيجاد حلول لها. علاوة على ذلك، تبرز أهمية الربط بين الأمن والتنمية كمدخل أساسي لمواجهة المخاطر الأمنية الجديدة في منطقة غرب إفريقيا، لأن المقاربات الجديدة للأمن هدفها البحث في جذور المشكلة وسياقه وعناصره وليس فقط الاكتفاء بأعراضه، وبالتالي تبني حلول غير واقعية ولا مناسبة.

إن التهديدات التي تواجه منطقة غرب إفريقيا أكدت أن الأمن والاستقرار لا تحقق بالوسائل العسكرية وحدها، وإنما يستلزم الأمر تبني مقاربة شاملة تدمج الأمن مع التنمية³. في هذا الإطار، فالتنمية لم تعد فقط نتيجة للاستقرار الأمني فقط، بل هي شرطا أساسيا لإنتاج الأمن واستدامة هذا الأمر يعكس التحول من التصور التقليدي للأمن القائم على إدارة الأزمات بأساليب عسكرية إلى تصور جديد وقائي هدفه البحث ع أسباب الأزمات والمخاطر. كما أن التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب إفريقيا أبانت أن تحقيق الأمن له ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالإرهاب والهجرة غير النظامية والتنافس على الموارد الطبيعية تشكل أرضية خصبة في ظل التهميش، الفقر، ضعف الخدمات الأساسية وهشاشة الدولة. لهذا، تبرز المقاربة القائمة على ربط الأمن بالتنمية كتصور جديد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في غرب إفريقيا، بحيث أن تحسين التعليم والصحة والبنى التحتية ثم خلق فرص الشغل، لا يقل أهمية عن الاستثمار في المجال العسكري، بل يشكل أحد أهم الوسائل لمعالجة التهديدات الأمنية ومعالجة أسبابها الجذرية. علاوة على ذلك، فإذا كانت الأمننة⁴ الفعالة ليست مجرد جعل قضية ماكتهديد أمني، بل تقوم فعاليتها على قدرتها على تعبئة الإرادة السياسية، حشد الموارد وكسب قبول الرأي العام بخصوص هذا التهديد ثم ترجمة الخطاب الأمني إلى سياسات عمومية منسجمة. فالأمننة الفعالة وذات المصادقية هي التي تدعو إلى أخذ إجراءات عملية تعالج أسباب التهديد وليس أعراضه ومظاهره فقط. في هذا الصدد، في منطقة غرب إفريقيا، فالأمننة تتطلب جعل من قضايا الإرهاب، التغيرات المناخية، انعدام الأمن المائي والبيئي والغذائي والهجرة غير الشرعية تهديدات أمنية تحتاج تعبئة لمختلف الفاعلين وليس

¹ عبد المومن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 269.

² الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الأمن البشري، مرجع سابق.

³ الطيب بروال، مرجع سابق، ص 55.

⁴ هشام دراجي، المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 6 العدد 2، 2022، ص 109.

الاقتصار فقط على التدخل العسكري. إن الرهان على الأمننة ونجاحها لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في غرب إفريقيا له علاقة وطيدة بقدرة الدول على دمج السياسات الأمنية مع برامج التنمية وتعزيز الحكامة وتحقيق التعاون الإقليمي الفعال لمواجهة المخاطر العابرة للحدود.

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول إعادة تعريف الأمن في عالم متحول، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن التهديدات الأمنية الجديدة منها الإرهاب، التغيرات المناخية وانعدام الأمن الصحي والمائي والخطر السيبراني، كلها ساهمت في تغيير البيئة الأمنية، وأصبحت لها انعكاسات كبيرة على استقرار المجتمعات والأفراد.

- كشفت هذه الورقة العلمية بأن التصور التقليدي للأمن القائم على القوة العسكرية وتعزيز قدرات الردع لدى الدولة، أصبحت غير كافية لمواجهة المخاطر المستجدة، نظرا لكون أن طبيعة هذه الأخيرة هي عابرة للحدود وتستهدف الفرد بشكل مباشر، لذلك من غير الممكن احتوائها بالوسائل العسكرية فقط.

- كشفت الدراسة أيضا على الدور الذي لعبته مدرسة كوبنهاغن، في إطار الدراسات النقدية للدراسات الأمنية، في عملية توسيع مفهوم الأمن من خلال الانتقال من الدولة نحو الفرد والمجتمع كمرکز اهتمام التوجه الجديد للأمن، ثم إبراز أهمية الأمننة في تحديد طبيعة التهديدات.

- خلاص المقال إلى نتيجة مفادها أن الأمن لا يمكن أن يتحقق دون تنمية، فالأمن في التصور الجديد يتحقق بالوسائل التنموية، بحيث لا يمكن الوصول إلى الأمن في ظل استمرار الفقر، التهميش، الهشاشة وضعف المؤسسات.

- توصلت هذه الدراسة إلى فكرة جوهرية تتمثل في كون أن منطقة غرب إفريقيا تعاني من مشاكل أمنية كبيرة، بسبب ليس فقط نشوء التهديدات الأمنية الجديدة بل أيضا تراكم الأزمات التقليدية. هذا الأمر يعكس أهمية توسيع مفهوم الأمن في هذه المنطقة وعدم الاقتصار فقط على المقاربة العسكرية في التعامل مع هذه التهديدات، بل الانفتاح على بدائل أمنية أخرى منها الأمننة وربط الأمن بالتنمية.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة العلمية، نقترح مجموعة من التوصيات في إطار موضوع إعادة تعريف الأمن في عالم يشهد نشوء التهديدات الأمنية الجديدة:

- العمل على تبني تصور شامل للأمن بحيث يتجاوز المقاربة التقليدية، من خلال روية تعتمد التكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الصحية والمائية للأمن.

- ضرورة توجيه كل البرامج المتعلقة بالأمن نحو حماية الفرد من التهديدات الجديدة، فالإنسان أصبح هو الفئة المستهدفة وليس الدولة.

- الحاجة إلى دمج الأمن الإنساني في السياسات العمومية، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات الموجهة لحماية الأفراد والحد من مصادر الفقر والهشاشة وعدم الاستقرار.

- العمل على تطوير اليات ووسائل الإنذار المبكر واستشرف التهديدات التي قد تظهر مستقبلا قبل تحولها إلى أزمات

تحدد الأمن.

- ضرورة دعم البحث العلمي في التخصصات المتعلقة بالدراسات الأمنية النقدية وكل ما يهدف إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد البيئية والمائية والصحية والغذائية والاقتصادية.

- العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية ثم الرفع من الاستثمار في المجال السيبراني، وتأهيل العنصر البشري والكفاءات القادرة على التعامل مع التهديدات السيبرانية.

- أما بخصوص التوصية الأساسية المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن في منطقة غرب إفريقيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المدخل الأساسي لتكريس التصور الجديد للأمن، بحيث لا يمكن للجيش والقوة العسكرية ضمان الأمن الغذائي والمائي ومكافحة الإرهاب لوحدها، بل يمكن إصلاح ذلك من خلال خلق فرص الشغل للشباب خصوصا في المناطق الأكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. كما أن تطوير قطاعات التعليم والصحة تساعد على القضاء على هذه التهديدات من جذورها وليس فقط مظاهرها.

- على مستوى غرب إفريقيا، العمل على إرساء استراتيجية شاملة للأمن التي تدمج جميع أبعاده، لأن التهديدات الأمنية الجديدة مرتبطة فيما بينها، لذلك فالطريقة المناسبة لمواجهتها يجب أن تكون واحدة. هذه الإستراتيجية هدفها هو دفع الدول والحكومات على مستولا المنطقة بدمج الأبعاد الجديدة للأمن في السياسات العمومية.

- فتح مراكز بحث وفكر للتعريف بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن في غرب إفريقيا وتحسيس المجتمعات والأفراد هناك بخطورة الوضع.

- إنشاء وتطوير آليات إقليمية دائمة للإنذار المبكر، ثم تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق بين الدول لمواجهة كل تهديد جديد.

خاتمة:

لقد أدت التحولات العالمية الكبرى التي عرفها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، إلى تغير عميق في طبيعة التهديدات العالمية الجديدة التي تهدد الأمن الدولي. فإذا كانت المقاربة التقليدية للأمن كانت تعطي كبرى لأمن الدولة، فإن التوجهات الجديدة للأمن تتمحور أساسا حول أمن الفرد. فالأمن أصبح متعدد الأبعاد ويشمل ما هو بيئي، صحي، مائي، غذائي، اقتصادي واجتماعي وأيضا تكنولوجي.

وقد بينت هذه الدراسة أن التهديدات الأمنية الجديدة من قبيل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التغيرات المناخية والأوبئة لا يمكن معالجتها بالمقاربة العسكرية للأمن وحدها، لأنها في اخر المطاف تبقى مقاربة محدودة في ظل تغير طبيعة التهديدات. هذا الأمر يعكس ضروري إعادة تعريف مفهوم الأمن وتوسيعه.

في هذا السياق، من خلال دراسة حالة غرب إفريقيا، تبين أن المنطقة تشكل نموذجا بارزا لنشوء التهديدات الجديدة المهددة للأمن في غرب إفريقيا. في ظل تشابك التهديدات الأمنية ومظاهر الهشاشة والفقر وضعف الدولة، تبرز حاجة ملحة لتبني

رؤية شاملة للأمن تجعل من الفرد والتنمية ودمج مختلف أبعاد الأمن أعمدة التصور الجديد للأمن في غرب إفريقيا.

لائحة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

الكتب:

- بدوي، عبد الرحمن. موسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- عامر طراف، التلوث البيئي في العلاقات الدولية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بدون سنة النشر.
- المصري، خالد، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
- مراد، علي عباس، تشكلات الأمن القومي: نموذج مقترح، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
- مكنمارا روبرت، جوهر الأمن. ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1970.
- ثامر، كامل، دراسة للأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

المقالات:

- بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40 (أبريل 2005).
- بنافي، ريناس، "المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية"، المركز الديمقراطي العربي 25. ديسمبر 2016.
- حمزاوي، جريدة، "المقاربات النظرية للأمن: من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 6 (مارس 2020): 8-25.
- حاج محمد، صالح، وشعبان سفيان. "دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 2. (2021).
- حسن كريدي زمن، "نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة"، مجلة روت للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 13. (2018).
- دراجي، هشام، "المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2. (2022).
- الرشدان عبد الفتاح علي، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية،

المجلد 46، العدد 3 (2019): 116-131 .

• عقيل، وصفي، أيمن هياجنة، وخالد العدوان. "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001". دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد 3 (2021): 44-63 .

• عيسوي توحيدة الغفران أحمد مرغني، "الأبعاد السياسية للأمن البيئي من منظور العلاقات الدولية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 6، العدد 2 (أبريل 2025) .

• قاسي، فوزية، "أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر: إسهامات مدرسة كوينهاغن"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1 (أبريل 2019) .

أطروحات الدكتوراه:

• أبصير، أحمد طالب. ترقية الأمن في الساحل الإفريقي من المقاربات التقليدية إلى منطق الأمانة الشاملة . أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: استراتيجيات ومستقبلات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019.

• عبد المومن عبد العزيز، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب إفريقيا وأليات إدارتها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، سنة 2021

• بروال الطيب، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: تخصص الأمن والتنمية، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2019

رسائل الماجستير:

• خضراوي خديجة، التطور الأنطولوجي في مفهوم الأمن: دراسة في إسهامات مدرسة كوينهاغن، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، 2016 .

• قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

باللغات الأجنبية:

الكتب بالفرنسية:

• Gantet, Claire, et Christine Lebeau. La Guerre de Trente Ans. Paris: Presses Universitaires de France, 2018.

- Sorel, Jean-Marc, et Svetlana Zašova, dir. Les menaces contre la paix et la sécurité internationales : aspects actuels. Paris : Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, IREDIES, 2010.

الكتب بالإنجليزية:

- Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- Griffiths, Martin, Terry O'Callaghan, and Steven C. Roach. International Relations: The Key Concepts. 3rd ed. London: Routledge, 2014.
- Holsti, K. J. The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory. Boston: HarperCollins, 1985.
- Hough, Peter. Understanding Global Security. 4th ed. London: Routledge, 2023.
- Lippmann, Walter. U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic. Boston: Little, Brown and Company, 1943.
- Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf, 1948.
- Vasquez, John A. The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

المقالات بالفرنسية:

- Le Prestre, Philippe. "Sécurité environnementale et insécurités internationales." *Revue québécoise de droit international* 11, no. 1 (1998): 271–291.

المقالات بالإنجليزية:

- Lynn-Jones, Sean M. "International Security Studies after the Cold War: An Agenda for the Future." *International Security* (1991).
- Mathews, Jessica Tuchman. "Redefining Security." *Foreign Affairs*

68, no. 2 (1989): 162–177.

- Walt, Stephen M. "The Renaissance of Security Studies." *International Studies Quarterly* 35, no. 2 (1991): 211–239.
- Wendt, Alexander. "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics." *International Organization* 46, no. 2 (1992): 391–425.

أطروحات الدكتوراه بالفرنسية:

- Bambara, Serge. *La sécurité humaine : paradigme de garantie de la paix et de la sécurité internationales*. Thèse de doctorat, Université de Rouen Normandie, 2018.

التقارير:

بالإنجليزية:

- United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2023/2024*. New York: United Nations Development Programme, 2024.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2021/2022*. New York: United Nations Development Programme, 2022.
- United Nations Environment Programme (UNEP). *Global Environment Outlook 6: Healthy Planet, Healthy People*. Nairobi: UNEP, 2019.
- United Nations. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: United Nations, 2015.
- United Nations Security Council. *Report of the Secretary-General on the Situation in the Sahel*. New York: United Nations
- Institute for Economics & Peace (IEP). *Global Terrorism Index 2025*. Sydney: Institute for Economics & Peace, 2025.
- Institute for Economics & Peace (IEP). *Global Peace Index 2024*.

Sydney: Institute for Economics & Peace, 2024.

- World Bank. World Development Report 2024. Washington, DC: World Bank, 2024.